

المحامي علاء السعد

ص.ب (١٨٦٦/١٣١١٠) الأردن

المحاميان توفيق سالم وليانا اليان

عمان ص.ب (١١١١٨/٢٠٣٦١) الأردن



الموضوع:- القرار الخاص بالعلامة التجارية رقم (٧٩٨٧٦) في الصنف (٧).

أرفق طياً القرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية بخصوص العلامة التجارية المذكورة
بكتابي أعلاه.

واقبلوا فائق الاحترام

مسجل العلامات التجارية

م. خالد عربيات

المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف: ٥٦٢٩٠٣٠ فاكس: ٥٦٨٤٦٩٢ - ٥٦٠٢١٣٥ - ٥٦٨٤٩٧٩ ص.ب: ٢٠١٩ عمان ١١١٨١ الأردن



وزارة الصناعة والتجارة



الرقم
ع ٧٩٨٧٦/ت
التاريخ
٢٠٠٩/٣/
الموافق

قرار صادر عن مسجل العلامات التجارية
وزارة الصناعة والتجارة/عمان

الجهة المعارضة: السيد مصطفى ياسر عبد الرحمن يونس، وكيله المحاميان توفيق سالم وليانا
البيان. عمان ص.ب (١١١١٨/٢٠٣٦١) الأردن.

الجهة المعارضة ضدها: شركة نزيه ابو الفيلات وشركاه، وكيلها المحامي علاء السعد. الزرقاء
ص.ب (١٣١١٠/١٨٦٦) الأردن.



الموضوع: العلامة التجارية (رقم ٧٩٨٧٦) في الصنف (٧).

الوقائع

أولاً: تقدمت شركة نزيه ابو الفيلات وشركاه بطلب تسجيل العلامة التجارية (



في الصنف (٧) من أجل " غسالة كهربائية، ومكنسة كهربائية، خلاط كهربائي، فرامة لحم، عصارة فواكه وجلاية صحون " وقد قبل هذا الطلب مبدئياً تحت
الرقم (٧٩٨٧٦) ونشر في ملحق الجريدة الرسمية رقم (٣١٨) الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢.

الرقم
التاريخ
الموافق

ثانياً: بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٠ تقدم السيد مصطفى ياسر عبد الرحمن يونس بواسطة وكيله
باعتراض على العلامة التجارية المشار إليها أعلاه وذلك للأسباب التي تضمنتها لائحة
الاعتراض.

ثالثاً: بتاريخ ٢٠٠٦/١/٥ قدمت الجهة المعترض عليها لائحة جوابية.

رابعاً: قدم وكيل الجهة المعترضة البيانات المؤيدة للاعتراض على شكل تصريح مشفوع باليمين
ومرفقاته بعد ان منح التمديدات اللازمة لذلك.

خامساً: قدم وكيل الجهة المعترض عليها البيانات المؤيدة لطلب تسجيل العلامة التجارية على شكل
تصريح مشفوع باليمين ومرفقاته بعد ان منح التمديدات اللازمة لذلك.

سادساً: قدم وكيل الجهة المعترضة البيانات الداحضة على شكل تصريح مشفوع باليمين بعد ان منح
التمديدات اللازمة لذلك.

خامساً: عقدت عدة جلسات علنية في مكتب مسجل العلامات التجارية، وبالنتيجة اختتمت القضية
ورفعت لإصدار القرار.



وَلَاةُ الصَّنَاعَةِ وَالتَّجَارَةِ

القرار

الرقم

التاريخ

الموافق

بعد الاطلاع والتدقيق في ملف الدعوى بكامل محتوياته فقد تبين ما يلي:

من حيث الشكل:

حيث أن الاعتراض مقدم خلال سريان المدة القانونية المحددة بنص المادة (١٤/١) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته فإبني أقرر قبوله شكلاً.

من حيث الموضوع:

نجد أن المعارضة قد أسست دعواها على أساس تشابه العلامة التجارية (NATIONAL



EXCELLENCE) موضوع الاعتراض مع العلامات التجارية (NATIONAL العائدة ملكيتها لشركة (ماتسوشيتا إلكترونيك اندستريال كو ليمتد) وأن من شأن هذا التشابه مخالفة أحكام المادة (٨) من قانون العلامات التجارية بفقراتها (٦، ٩، ١٠، ١٢).

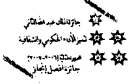
وبالرجوع الى اجتهاد محكمة العدل العليا نجد ان قضائها قد استقر وتواتر على ان مجرد وجود التشابه الجزئي بين علامتين تجاريتين لا يكفي للقول بوجود تشابه من شأنه وقوع الغش والتضليل للجمهور الذي لا يدقق وفقاً لمقاصد احكام المادة (٨/٦، ١٠) من القانون.

كما نجد ان الفصيل في التمييز بين علامتين تجاريتين ليس باحتواء العلامة على كلمة و/أو رسمة تحتويها العلامة الاخرى بل ان الفصيل بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة للشكل الذي تبرز به هذه العلامة.

وبمناظرة العلامة التجارية موضوع الاعتراض (NATIONAL EXCELLENCE)



وزارة الصناعة والتجارة



الرقم

التاريخ

الموافق

(بالعلامات التجارية والتي منها (**NATIONAL**) المملوكة لشركة (ماتسوشيتا ايليكتريك اندستريال كو ليميتد)، على وجه التعاقب، فقد تبين ان الشكل والمظهر العام الذي ظهرت به العلامات المملوكة لشركة (ماتسوشيتا ايليكتريك اندستريال كو ليميتد) جاءت مختلفة ومغايرة عما ورد في الشكل العام والمظهر الرئيسي لمجموع العلامة موضوع الاعتراض، وان وجود التشابه الجزئي من حيث الكلمات بين العلامات لا يعتد به لدى تقرير مسألة التشابه ذلك ان التشابه الممنوع هو التشابه الحاصل في مجموع العلامة لا بتفاصيلها.

وبالتناوب فان الانطباع البصري والذهني والسمعي الذي تتركه العلامة التجارية موضوع الاعتراض جاء مختلفا ومغايرا عن الانطباع البصري والذهني والسمعي الذي تتركه العلامات المملوكة لشركة (ماتسوشيتا ايليكتريك اندستريال كو ليميتد) مما اسبغ على علامة الجهة المعترض ضدها الصفة الفارقة بحيث ان المستهلك العادي يمكن أن يميزها عن غيرها من العلامات الامر الذي ينفي معه غش الجمهور وتضليله ووقوعه في الالتباس بمجرد النظر اليها و/أو سماع اسمها وبالتالي فان العلامة موضوع الاعتراض جاءت منسجمة مع أحكام المادة (٧) من قانون العلامات التجارية، والمادة (١٠، ٦/٨) من ذات القانون، وفي هذا الخصوص ما أكدته محكمة العدل العليا في العديد من قراراتها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر القرار رقم (١٩٩٨/٣٩٨) والقرار رقم (١٩٦٥/٦٤) (هيئة خماسية) الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١/١ والذي جاء فيه : (لا يوجد بين علامة (جنرال الكتريك) وعلامة (جنرال) تشابه يؤدي الى غش الجمهور لان العلامة الثانية مؤلفة من كلمة واحدة ولا تؤدي الى ذات المعنى الذي تؤديه العلامة الاولى).

والقرار رقم ٢٠٠٢/٦٠ تاريخ ٢٠٠٢/٩/١٨ والذي جاء فيه ما يلي:

"وعليه وحيث أن علامة المستأنف التجارية **SMART BUGLES** تتشابه فقط بجزء منها وهي كلمة **BUGLES** وهي علامة المستأنف عليها الثانية وهذا التشابه في جزء من العلامة لا يكفي لوجود التشابه الذي من شأنه أن يؤدي إلى غش الجمهور وحيث أن القرار المستأنف انتهى إلى خلاف ذلك فيكون مستوجب الفسخ".



وزارة الصناعة والتجارة

الرقم
التاريخ
الموافق



وبالتناوب، وفيما يتعلق بما ادعته الجهة المعارضة من شهرة العلامات التجارية (NATIONAL) المملوكة لشركة (ماتسوشيتا ايليكتريك اندستريال كو ليميتد) وعلى الرغم من تحققه الا انه لا مجال لإعمال معايير الشهرة في ظل انعدام وجود التشابه بين العلامات المشار إليها أعلاه.

وبالتناوب ايضا ومع ما تقدم فانه ولدى الرجوع الى سجل العلامات التجارية فقد تبين وجود العديد من العلامات التجارية المسجلة والقائمة في الصنف (٧) ولذات الغايات متضمنة الكلمة (NATIONAL) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر العلامة (NATIONAL MATIC) رقم (٨٠٩٧١)، والعلامة (NATIONAL PAK) رقم (٨٠٩٢٨) والعلامة (NATIONAL CLEAN) رقم (٨٠٩٢٦) وغيرها.

واستناداً لما تقدم، وحيث ان العلامة المعارضة ضدها لا تتعارض واحكام المادة (٧) والمادة (٨) بفقراتها (١٢,١٠,٦) من قانون العلامات التجارية، فإنني أقرر رد الاعتراض الوارد على العلامة التجارية () رقم (٧٩٨٧٦) في الصنف (٧) والسير بإجراءات تسجيلها حسب الاصول.

قراراً صدر بتاريخ (٢٠٠٩/٣/١١)
قابلاً للاستئناف خلال عشرين يوماً.

مسجل العلامات التجارية

م. خالد عربيات